سياسة أمنية

دول الخليج والحرب في غزة

الرقص على الحبال

أغسطس 2024

د. سيباستيان زونس

DIVAN CENTRE

الديوان سنتر هو مركز بحثي جديد تحت مظلة الديوان - البيت الثقافي العربي في برلين. يعالج الديوان سنتر من خلال الفعاليات والدراسات القضايا الجيوسياسية ويساهم في التفاهم المتبادل بين العالمين العربي والأوروبي.

الفهرس

1. مقدمة.....2

2. دول الخليج: لا مصلحة في التصعيد الإقليمي.....3

3. الدوافع وراء المصالحة الإقليمية.....7

1.3. السعودية: بين المسؤولية عن غزة والتطبيع مع إسرائيل.....10

2.3. الإمارات في ظل اتفاقيات أبراهام: النفوذ والعبء.....11

3.3. قطر: إعادة النظر في دورها كوسيط.....12

4.الحاجة إلى اتّباع نهج موحد: تحديات حل النزاعات الخليجية.....16

5.الطريق إلى الأمام: التعاون الأمني-العسكري، والشراكة الاقتصادية...20

حول الكاتب.....22

01

مقدمة

لا يزال الصراع الكارثي في غزة مستمرًا منذ أكثر من عشرة أشهر في أعقاب الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023. وبحلول شهر أغسطس/آب، أفادت التقارير بمقتل أكثر من 40,000 شخص، ما يصل إلى 70% منهم من النساء والأطفال، وإصابة أكثر من 91,000 شخص.

لم تنجح المفاوضات الجارية حول وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن الإسرائيليين الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس بشكل كامل حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، أدى العنف في قطاع غزة إلى تصعيد إقليمي، في الوقت الذي تتزايد فيه يومياً مخاطر نشوب حرب مفتوحة بين الجيش الإسرائيلي من جهة وإيران وحزب الله اللبناني من جهة أخرى، في حين يهدد الحوثيون اليمنيون الملاحة الدولية في البحر الأحمر بهجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ منذ أشهر.

واليوم يبدو العداء بين إسرائيل وإيران قد أخذ منحىً علنياً بشكل متزايد، وانعكس بالفعل في هجمات مباشرة في الأشهر الأخيرة وتصعيداً مدفوعاً أشار إليه مقتل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران، وكذلك القيادي في حزب الله فؤاد شكر في العاصمة اللبنانية بيروت، والهجمات الإسرائيلية في أبريل على القنصلية الإيرانية في سوريا والهجوم المضاد الذي شنته الجمهورية الإسلامية على إسرائيل بأكثر من 300 صاروخ وطائرة بدون طيار.

02

دول الخليج:
لا مصلحة في التصعيد الإقليمي

حتى الآن، لم يُظهر اللاعبون الإقليميون الأكثر نفوذاً أي مصلحة في ترك الصراع يخرج عن السيطرة. فهم قلقون جداً من دوامة العنف التي لن يتمكنوا من إدارتها. وتشمل هذه الأطراف الفاعلة دول الخليج العربي على وجه الخصوص.

فجميع هذه الدول تجد نفسها في وضع حساس، فهي تحتاج من ناحية إلى الحفاظ على مصالحها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، وتعزيز قدرتها على إدارة الصراع الإقليمي من خلال التعامل مع خصومها مثل إيران، وكبح جماح المزيد من التصعيد في مسارح استراتيجية لاستعراض القوة مثل اليمن والعراق والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، كما تحتاج من ناحية أخرى إلى إظهار التضامن المؤيد للفلسطينيين، وإيجاد طريقة عمل براغماتية مع إسرائيل في الوقت نفسه.

خلال السنوات الأخيرة، اعتمدت منطقة الخليج ديناميكية جديدة نحو تعزيز جهود المصالحة من أجل التغلب على التوترات وتخفيف حدة النزاعات. وتهدف الحكومات المعنية إلى إدارة التوترات والخصومات الأيديولوجية من خلال إقامة علاقات ترتكز على أساس المصلحة المتبادلة في ملفات سياسية محددة مثل الشراكة الاقتصادية أو التجارة والاستثمار.

ولذلك، اتبعت هذه الدول استراتيجية التهدئة الإقليمية والتقليل من المخاطر والتقارب التكتيكي تجاه الخصوم الإقليميين مثل إسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى.

بدأت بعض دول الخليج خلال الأعوام القليلة الماضية بالترويج للمصالحة مع إسرائيل، واتخذت مساراً براغماتياً في ضوء التدهور الأمني المتزايد والمصالح الاقتصادية تجاه إسرائيل. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في موقف الإمارات والبحرين اللتين طبّعتا العلاقات مع إسرائيل في عام 2020 في إطار ما يسمى "باتفاقيات أبراهام". وكان وزير البنى التحتية الإسرائيلي آنذاك عوزي لانداو قد سافر بالفعل إلى الإمارات في عام 2010، وتم افتتاح مكتب تمثيلي إسرائيلي في الإمارات في عام 2015. وفي عام 1994 سافر وزير إسرائيلي إلى البحرين.

بدأت بعض دول الخليج خلال الأعوام الماضية بالترويج للمصالحة مع إسرائيل، واتخذت مساراً براغماتياً في ضوء التدهور الأمني المتزايد والمصالح الاقتصادية تجاه إسرائيل

من ناحية أخرى، رفضت قطر التطبيع، لكنها تعاونت مع إسرائيل عندما رأت في هذا التعاون خدمة لمصالحها الخاصة. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بادرت القيادة القطرية إلى إجراء مفاوضات بين إسرائيل وحماس. وكانت سلطنة عمان حذرة أيضاً فيما يتعلق بالاعتراف الرسمي، ولكنها سعت مراراً وتكراراً إلى اللقاء مع ممثلين إسرائيليين من قطاع الأعمال والسياسة. وفي وقت مبكر من عام 1994، سافر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين إلى مسقط، وفي عام 1996، افتتحت إسرائيل بعثة تجارية لها في عمان.

ومن ناحية أخرى، عارضت الكويت بشدة توسيع الاندماج الإسرائيلي في العالم العربي. ومؤخراً شهد موقف المملكة العربية السعودية تجاه إسرائيل تحولات كبيرة، خاصة في السنوات الأخيرة.

حيث شارك رياضي إسرائيلي في سباق الترياتلون في المملكة في أكتوبر 2022، وتنافس لاعبا جودو إسرائيلي وسعودي ضد بعضهما البعض خلال دورة الألعاب الأولمبية الصيفية 2021 في طوكيو، كما شارك فريق إسرائيلي في بطولة كأس العالم 2023 في كرة القدم الإلكترونية التي أقيمت في الرياض.

وفيما يتعلق بإيران، تتبع دول الخليج أيضاً نهجاً مختلفاً. فبينما كانت عملية صنع السياسة الخارجية للسعودية مدفوعة بشكل أساسي بنهج سياسة خارجية تصادمية حتى نهاية عام 2018، تحولت المملكة تحت قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان منذ ذلك الحين نحو مزيد من البراغماتية والحوار الإقليمي.

وقد تجلى ذلك على وجه الخصوص في السياسة السعودية تجاه خصمها الإقليمي إيران: فعلى سبيل المثال، كشفت الهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على مصفاتي النفط السعوديتين في بقيق وخريص في سبتمبر 2019 للقيادة السعودية ضعفها وعدم وجود غطاء أمني أمريكي لها.

وفي أعقاب ذلك، كثفت المملكة جهودها الدبلوماسية من خلال التواصل مع إيران. وبعد خمس جولات من المحادثات المباشرة التي بدأت في عام 2020 بين مسؤولين أمنيين إيرانيين وسعوديين، بعد تمهيد دبلوماسي من قبل العراق وعُمان، وقّع البلدان في مارس 2023 اتفاقاً، بدعم من الصين، لاستعادة العلاقات الدبلوماسية التي قُطعت في عام 2016.

تعتبر المملكة العربية السعودية التقارب التكتيكي مع إيران جزءاً من سياستها التنموية. فمن أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، تحتاج القيادة السعودية إلى استقرار إقليمي لجذب المستثمرين الأجانب، وترسيخ صورة المملكة العربية السعودية والمنطقة كموقع جاذب وآمن للاستثمار. وفي حالة اليمن، تتوقع القيادة السعودية من إيران ممارسة الضغط على الحوثيين لوقف هجماتهم على الأراضي السعودية وإيجاد حل سياسي.

وفي أعقاب الاتفاق، التقى وزير الخارجية الإيراني الراحل حسين أمير عبد اللهيان ونظيره السعودي فيصل بن فرحان للمرة الأولى في أبريل/نيسان 2023 في بكين، ثم التقى وزير الخارجية الإيراني الراحل حسين أمير عبد اللهيان ونظيره السعودي فيصل بن فرحان للمرة الأولى في بكين، وبعد شهرين في طهران، قبل أن يستقبله ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في جدة في أغسطس/آب 2023.

حتى نهاية عام 2018 كانت عملية صنع السياسة الخارجية للسعودية مدفوعة بشكل أساسي بنهج سياسة خارجية تصادمية

كما واصل المسؤولون السعوديون هذا التبادل الدبلوماسي الرفيع المستوى بعد مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية أمير عبد اللهيان في حادث مروحية في مايو/أيار 2024. فعلى سبيل المثال، حضر نائب وزير الخارجية، وليد الخريجي، ومسؤولون سعوديون آخرون حفل تنصيب خليفة رئيسي، مسعود بيزشكيان، في طهران.

وتسعى البحرين أيضاً إلى التقارب مع إيران، على الرغم من أن حكام البحرين ينظرون إلى الجمهورية الإسلامية على أنها تهديد لسلطتهم. أما بالنسبة إلى عُمان والكويت وقطر، فإن العلاقات مع إيران تاريخياً تقوم أساساً على البراغماتية وعدم المواجهة، وليس على شيطنتها والتخويف منها.

03

الدافع وراء المصالحة الإقليمية: الحفاظ على نموذج العمل الخليجي

عمليات التقارب هذه ليست مصادفة: ففي السياق الجيوسياسي، تجد دول الخليج نفسها في "عقدة الأمن الإقليمي"، التي تتسم بالعديد من الصراعات والأزمات الإقليمية، مثل التنافس على الهيمنة بين السعودية وإيران، والذي اشتد بعد الثورة الإيرانية 1979، والغزو الأمريكي للعراق 2003، وكذلك صعود الحركات الإرهابية مثل „القاعدة وداعش"، وتداعيات „الانتفاضات العربية 2010/2011، والتي أدت إلى اضطرابات في مصر وتونس، وإلى صراعات عسكرية وحروب أهلية في ليبيا واليمن وسوريا.

وهكذا، وفي عالم متعدد الأقطاب، تتبع دول الخليج نهج التوازن تجاه القوى العالمية مثل الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى. وهذا التوازن اليوم مدفوع بدوافع تعزيز المصالح الوطنية، وتزايد الإحجام عن الانحياز إلى أي من الطرفين، وفي المقابل تعزيز عدم الانحياز.

إن تراجع الثقة المتزايد في „مصداقية الغرب"، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، كشريك أمني موثوق به، أصبح يشكل اليوم، الخطاب العام والسياسي في أجزاء واسعة من منطقة الخليج: إذ يُنظر إلى "الغرب" اليوم بشكل عام، على أنه طرف استعماري جديد، يتعامل بمعايير مزدوجة، ويتصرف بصلافة وغرور، مدفوعاً بدوافع قيمية تتجاهل المخاوف الأمنية الرئيسية لدول الخليج (إيران على سبيل المثال).

ونتيجة لذلك، تعمل دول الخليج بشكل ذاتي على تطوير نموذج الشراكة الخاص بها، والذي يقوم على التنويع البراغماتي والانتهازي والتقارب الإقليمي وتعدد الاصطفافات. وعلى ضوء هذه الخلفية، أدرك الحكام في الخليج أن العداوات والتوترات، لا تضر بسمعتهم وصورتهم وحسب، وإنما بنموذجهم الاقتصادي. ونظراً لأن الاستثمار الأجنبي وتنويع الإيرادات يشكلان ركيزتين أساسيتين في خطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول، فقد أصبح الحفاظ على الاستقرار الإقليمي أولوية جيوستراتيجية بالنسبة لهذه الدول، عندما يتعلق الأمر بتعزيز سلطتها السياسية.

ففي المملكة العربية السعودية، تهدف "رؤية 2030"، التي طُرحت في عام 2016، إلى تحويل الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد معرفي متعدد القطاعات من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والعقارات، والسياحة، والترفيه، والخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، والرياضة.

تعمل دول الخليج بشكل ذاتي على تطوير نموذج الشراكة الخاص بها، والذي يقوم على التنويع البراغماتي والانتهازي والتقارب الإقليمي وتعدد الاصطفافات.

وتشهد دول الخليج الأخرى عمليات معقدة ومتشابكة مماثلة. فقد تم بالفعل نشر "رؤية قطر الوطنية 2030" و"رؤية البحرين الاقتصادية 2030" في عام 2008، تلتها "رؤية الإمارات العربية المتحدة 2030" في عام 2010، ورؤية الكويت 2035، والتي تسمى "رؤية الكويت الجديدة" في عام 2017، و "رؤية 2040" في سلطنة عمان في عام 2020.

تتمحور هذه الخطط التنموية حول هدف واضح، يتمثّل في إدراك قيادات هذه الدول، أنه لن يكون بإمكانها النجاح في الحد من بطالة الشباب والاحتفاظ بالسلطة السياسية إلا من خلال تنويع الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن الدول الخليجية تتنافس على الحصول على المستثمرين، والوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، فضلاً عن أنها تواجه تحديات مختلفة في العديد من النواحي، إلا أنها تتحد في ركيزة واحدة: فبدون الاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يكون هناك تقدم وطني، وبدون التقدم الوطني لا يمكن أن يكون هناك بقاء سياسي.

في زمن التنويع الاقتصادي، تدفع جميع دول الخليج نحو الاندماج الوثيق في النظام المالي والاقتصادي العالمي، والاستثمار في الأسواق الخارجية والسعي إلى جذب الانتباه العالمي. وفي هذا الصدد، لا يمكن فصل الاعتبارات والدوافع الاستراتيجية الخارجية والاقتصادية والداخلية في دول الخليج عن بعضها البعض، بل هي متشابكة بشكل وثيق.

وبالتالي، برزت التنمية في جميع المجالات كأولوية سياسية قصوى، وانعكست أيضًا في السياسة الخارجية. وكلما خرج الوضع في البحر الأحمر عن السيطرة، كلما تعرضت للخطر مصالح التواصل الجيوستراتيجية لدولة الإمارات المتحدة التي تعتبر نفسها "البندقية الجديدة"، والتي بنت منذ فترة طويلة شبكة بحرية من خلال مشاركتها وشراكاتها في الموانئ الأفريقية والعربية والآسيوية والأوروبية.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، من الضروري أن تتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد من أجل تحقيق خططها ومشاريعها العملاقة مثل نيوم على شواطئ البحر الأحمر. إذ تضّر الاضطرابات في جوارها المباشر بهذه الخطة، حيث يمكن أن تتأثر مكانة المملكة كموقع آمن للاستثمار. حتى عام 2022، هاجم الحوثيون مراراً وتكراراً أهدافاً سعودية. وعلى الرغم من أن هذا الخطر يبدو أنه قد تم تفاديه حالياً، إلا أن مثل هذه الضربات قد تندلع مرة أخرى. وفي حال نشوب حرب مفتوحة بين إسرائيل وحزب الله، فإن الهجمات من لبنان يمكن أن توجه أيضاً ضد أهداف في السعودية. ففي نهاية المطاف، يمتلك حزب الله ترسانة من حوالي 130,000 صاروخ.

وباعتبارها مصدّراً ومنتجاً مهماً للغاز الطبيعي، تعتمد قطر أيضاً على طرق التجارة الحرة، وتشترك مع إيران في أكبر حقل غاز في العالم، وبالتالي لا مصلحة لها أيضاً في وجود أزمة إقليمية دائمة.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن الصراع في غزة والسيناريو الأسوأ المرتبط به والمتمثل في التصعيد الإقليمي يهدد المصالح التجارية وحسابات القوة السياسية لدول الخليج. فبعد اغتيال هنية في تموز/يوليو، وجّهت جميع القيادات الخليجية انتقادات لاذعة لإسرائيل بسبب هجومها على طهران.
إذ وصفت الكويت على سبيل المثال عملية الاغتيال بأنها "عملاً إجرامياً غير مسؤول ارتكبته إسرائيل". في حين رأت فيها السعودية "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والإنساني"، و نددت بها منظمة التعاون الإسلامي، واصفة إياها „بالاعتداء الشنيع". كما دعا وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود إلى فرض عقوبات على إسرائيل.

السعودية:
بين المسؤولية عن غزة والتطبيع مع إسرائيل

لهذه الأسباب، تحاول جميع دول الخليج احتواء الصراع وإدارته بطرق مختلفة: فالمملكة العربية السعودية قدمت نفسها كقائد إقليمي منذ بداية الصراع في غزة، حيث دافعت عن القضية الفلسطينية وانتقدت إسرائيل بشدة. وطالما يشير ممثلو الحكومة السعودية إلى مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي أطلقها العاهل السعودي آنذاك الملك عبد الله والتي تصوغ حل الدولتين كهدف لها.

ومن المؤكد أن المملكة تريد أن تقدم نفسها كداعم للفلسطينيين. ففي نهاية المطاف، تتحمل المملكة العربية السعودية أيضاً المسؤولية الأخلاقية والدينية عن فلسطين بصفتها „خادم الحرمين الشريفين" مكة المكرمة والمدينة المنورة، بعد أن فقدت القضية الفلسطينية زخمها في المملكة العربية السعودية لسنوات.

كما تملك المملكة ورقة رابحة في يدها: فعلى الرغم من تعليق المفاوضات مع الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن تطبيع محتمل للعلاقات مع إسرائيل بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر، إلا أن القيادة السعودية تستغل هذا الأمر الآن بذكاء استراتيجي لتعزيز موقفها التفاوضي. فمن وجهة نظر سعودية، ارتفع ثمن هذا التقارب: ففي الوقت الذي طالبت فيه السعودية بضمانات أمنية بعيدة المدى من الولايات المتحدة كشروط أساسية لتطبيع محتمل مع إسرائيل، بالإضافة إلى السماح لها ببناء برنامجها النووي الخاص، فإن مطالبتها بإنشاء دولة فلسطينية أصبح الآن مطلباً بارزاً.

ويبدو هذا الأمر بعيد المنال مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. ولذلك يمكن أن تعوّل الرياض على عامل الوقت قبل استئناف المحادثات الجدية مع إسرائيل - ربما مع خليفة لنتنياهو. وفي ظل الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في نوفمبر/تشرين الثاني، فإنه لا يمكن القول أن هذه المفاوضات يمكن أن تحدث في ظل إدارة جديدة للرئيس بايدن. ولكن وصول الرئيس الأمريكي ترامب مجدداً للحكم، يمكن أن يغيّر الوضع مرة أخرى، وهو ما قد يصب في مصلحة السعودية.

الإمارات في ظل اتفاقيات أبراهام: النفوذ والعبء

لقد تخلت الإمارات عن هذه الورقة الرابحة التي تملكها السعودية اليوم، عندما وقعت ما يسمى „باتفاقيات أبراهام" في عام 2020. واليوم على أبعد تقدير، يمكن القول بأن حسابات ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لقبول حل الدولتين بالوسائل الدبلوماسية كانت وهمية.

ونتيجة لذلك، تجد أبوظبي نفسها الآن في مأزق: فمن ناحية، يستفيد نموذج الأعمال الإماراتي من تعزيز العلاقات التجارية مع إسرائيل. فبعد عامين من الاتفاقية، بلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإسرائيل 2.5 مليار دولار أمريكي، ودخلت اتفاقية التجارة الحرة الثنائية حيز التنفيذ في مارس 2023، في الوقت الذي وصل فيع عدد الشركات الإسرائيلية الناشطة في الإمارات إلى أكثر من ألف شركة في عام 2023.

أما من ناحية أخرى، فإن „اتفاقيات أبراهام" أضرّت أيضاً بالشرعية السياسية للقيادة الإماراتية: ففي استطلاع للرأي أجري في يناير 2024، انتقد 67% من المشاركين في الاستطلاع دور الإمارات في الصراع في غزة. وعلى أي حال، لم تنجح الإمارات حتى الآن في استخدام قنواتها الدبلوماسية مع إسرائيل لتهدئة الوضع. ومن ناحية أخرى، لا يتم النظر بجدية في إنهاء اتفاقات إبراهام، حيث يتوقع الحكام في أبو ظبي عمقاً استراتيجياً وعوائد اقتصادية من هذه الصفقة على المدى الطويل.

توفر "اتفاقات أبراهام" للإمارات العربية المتحدة قنوات اتصال مع الحكومة الإسرائيلية تفتقر إليها أطراف إقليمية أخرى. فعلى سبيل المثال، دعا عبد الله بن زايد آل نهيان بريت ماكغورك، المستشار الأمريكي للشرق الأوسط، وتوم سوليفان، مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، ورون ديرمر، وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، لمناقشة فرص سيناريو ما بعد الصراع في اجتماع عقد في يوليو في أبوظبي.

قطر:
إعادة النظر في دورها كوسيط

وفي الآونة الأخيرة، لفتت قطر أنظار العالم إليها كوسيط بين الحكومة الإسرائيلية وحماس. فمنذ عام 2012، حافظت القيادة القطرية على علاقات تصالحية مع أطراف من الحركة الإسلامية، وعاش ممثلو حماس مثل إسماعيل هنية في الدوحة. وقد توسطت قطر في الصراع في الشرق الأوسط في أعوام 2006 و2009 و2014،ومنذ ذلك الحين وسّعت نفوذها كوسيط مؤثر ومفاوض. وتجلى ذلك على سبيل المثال في المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان التي جرت في الدوحة في عام 2020. وبعد انسحاب الولايات المتحدة والحلفاء الآخرين من أفغانستان في عام 2021، أتاحت قطر إجلاء 58,000 لاجئ من البلاد بعد استيلاء طالبان على البلاد، كما قدمت الدعم اللازم للبلاد بعد عمليات الإجلاء. وقد افتتحت طالبان بالفعل مكتب اتصال في الدوحة في عام 2012.

وعلى الرغم من صغر حجمها الديموغرافي والجغرافي، إلا أن قطر تعتبر نفسها "قوة متوسطة" مؤثرة في الساحة الدولية، وهذه الصورة الذاتية تدل على تنامي الوعي الذاتي والاستقلالية في عالم متعدد الأقطاب. وباعتبارها لاعباً يتمتع بعلاقات سياسية وأحياناً اقتصادية قوية مع أطراف مختلفة - إيران والولايات المتحدة، وحماس وطالبان، والصين وأوروبا – فإن قطر تحاول درء التهديدات الخارجية في عالم مليء بالأزمات، متجنبة „الاعتماد الأحادي" على عدد قليل من الشركاء.

وباعتبارها لاعباً يتمتع بعلاقات سياسية وأحياناً اقتصادية قوية مع أطراف مختلفة، تحاول قطر درء التهديدات الخارجية في عالم مليء بالأزمات، متجنبة „الاعتماد الأحادي" على عدد قليل من الشركاء.

عادة ما يُنظر إلى هذا النهج البراغماتي للقوة الناعمة والدبلوماسية العامة كدرع واقٍ في منطقة هشة تتعرض فيها قطر لتهديدات مستمرة من قبل خصومها الإقليميين. ومنذ السابع من أكتوبر، أصبح دور قطر البارز كوسيط في المنازعات، ومنصة للحوار، وميسّر للمفاوضات في النزاعات الإقليمية أكثر وضوحاً. وقد مكّن ذلك قطر من تعزيز أهميتها كوسيط نشط للغاية على الساحة العالمية. وفي هذا الصدد، استضافت قطر جولات تفاوضية منتظمة في الدوحة شارك فيها ديفيد بارنيا، مدير الموساد، جهاز المخابرات الإسرائيلية، وكذلك نظيره الأمريكي مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ويليام بيرنز. وفي تموز/يوليو، دعت قطر مع مصر والولايات المتحدة إسرائيل وحماس إلى استئناف المحادثات للتوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، استضافت قطر جولة أخرى من المفاوضات حول وقف إطلاق النار واتفاق إطلاق سراح الرهائن في قطاع غزة.

وفي اعتراف بجهود التهدئة هذه، قدّم العديد من ممثلي المجتمع الدولي، مثل الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بايربوك، شكرهم لقطر على مشاركتها البناءة في المفاوضات بين حماس وإسرائيل.

ومع ذلك، تتعرض قطر الآن لانتقادات لقربها من حماس وبسبب مزاعم دعمها الهياكل الإرهابية. ففي نهاية المطاف، يقال إن قطر قدمت دعماً مالياً لحماس منذ عام 2007 بحوالي 2 مليار دولار أمريكي و30 مليون دولار أمريكي سنوياً لدفع الرواتب في غزة. وتطالب رسالة موقعة من 63 ديمقراطياً و50 جمهورياً في الكونغرس، الحكومة الأمريكية بممارسة المزيد من الضغط على قطر لطرد قادة حماس.

وعلاوةً على ذلك، قدم السيناتور تيد بود (جمهوري عن ولاية نورث كارولاينا الشمالية) مشروع قرار للنظر في إنهاء وضع قطر كحليف رئيسي من خارج حلف الناتو. ومع ذلك، نفى ممثلو قطر أي دعم صريح لحماس، وأوضحوا أن دعم قطر لغزة كان دائماً بالتنسيق مع الولايات المتحدة وتحت إشراف إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، قدمت قطر مساعدات إنسانية إلى غزة قبل بداية النزاع ومنذ بدايته من خلال المنظمات المانحة والوكالات المنفذة التابعة لها مثل قطر الخيرية ومؤسسة „التعليم فوق الجميع". ولا تهدف القيادة القطرية من خلال ذلك إلى إظهار تضامنها مع ضحايا الحرب الفلسطينيين فحسب، بل تهدف أيضاً إلى إرسال إشارة إلى المجتمع الدولي بأنها لا تزال شريكاً موثوقاً به.

وعلى المستوى متعدد الأطراف، قدمت قطر أيضاً مساعدات مالية لمنظمات الأمم المتحدة: ففي عام 2022، دعمت قطر الأونروا بما مجموعه 10.5 مليون دولار أمريكي، وفي مارس 2024، تعهدت قطر بتقديم 25 مليون دولار أمريكي للأونروا.

في ضوء هذه الاتهامات، سيكون على قطر أن تفكر في الثمن الذي قد يكون باهظاً لسياستها في التحدث مع حماس، كما صرح وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني : "نحن الآن في هذه المرحلة لتقييم الوساطة وتقييم كيفية انخراط الأطراف في هذه الوساطة". وعلى وجه الخصوص، بعد مقتل هنية الذي عاش في الدوحة لسنوات وكان على اتصال وثيق بالنخبة الحاكمة القطرية، فإن على القيادة القطرية أن تعيد تقييم نهجها تجاه حماس من حيث المسؤولية ومخاطر السمعة.

04

الحاجة إلى اتّباع نهج موحّد: وجهات نظر وتحديات حل النزاعات الخليجية

حتى الآن، حاولت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر إدارة الصراع في غزة وتهدئته من أجل تحقيق أهداف وطنية خاصة بكل دولة من هذه الدول على حدة. غير أن هذه المقاربة لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وبدلاً من ذلك، فإن هناك حاجة إلى نهج قائم على الشراكة. ويجتمع ممثلون من قطر والسعودية ومصر والولايات المتحدة بانتظام لمناقشة إمكانيات حل النزاع.

ويعمل الجانب العربي على وجه الخصوص على زيادة الضغط على الحكومة الأمريكية للعمل بقوة من أجل وقف إطلاق النار مع الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وتشعر دول الخليج بالقلق على مصير السكان في قطاع غزة الذين ازدادت معاناتهم بشكل لا يقاس نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، تخشى القيادات الخليجية أيضًا من حدوث أزمة اقتصادية وفقدان كبير للثقة من جانب المستثمرين العالميين. لذلك، هناك حاجة إلى مقاربة طويلة الأمد ليس فقط لإدارة الصراع في غزة، بل لحلّه بشكل دائم، والاستعداد لسيناريو „اليوم التالي“.

وللمملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، دور رئيسي تلعبه هنا: فتقليدياً، يعتبر دعم فلسطين جزءاً من الهوية السعودية؛ وقد جمعت حملة سعودية لجمع التبرعات لغزة أكثر من 165 مليون دولار أمريكي بحلول يناير/كانون الثاني، وتقدم المملكة مساعدات كبيرة لغزة. وبالتأكيد، فإن التطبيع المنتظر مع إسرائيل يوفر للسعودية أداة تكتيكية لممارسة المزيد من الضغط على الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية.

لذلك، هناك حاجة إلى مقاربة طويلة الأمد ليس فقط لإدارة الصراع في غزة، بل لحلّه بشكل دائم، والاستعداد لسيناريو „اليوم التالي“

بالنسبة للسعودية، فإن التطبيع المحتمل مع إسرائيل كان ولا يزال خياراً وليس ضرورة. وحتى قبل السابع من أكتوبر، أشار الجانب السعودي مراراً وتكراراً إلى أن التطبيع مع إسرائيل لم يكن خياراً إلا إذا تم حل القضية الفلسطينية بشكل مناسب. وقد أوضح محمد بن سلمان ذلك، على سبيل المثال، في مقابلته مع قناة "فوكس" في أيلول/ سبتمبر 2023 - أي قبل بدء الحرب على غزة.

يمكن للمملكة العربية السعودية التأثير على الوضع في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى، ولكن هذا يزيد أيضاً من مسؤوليتها في المشاركة البناءة والفعالة في حل النزاع. هذا الوضع ينطوي على مخاطر، ولكنه ينطوي أيضاً على فرص: ففي حال نجح محمد بن سلمان بالفعل في تحقيق تقدم حقيقي للفلسطينيين، فيمكنه تعزيز مكانته كزعيم للعالم العربي بلا منازع.

بجانب المملكة العربية السعودية، يمكن لقطر أن تدعم جهود الوساطة من خلال شبكاتها الخاصة، لكنها لا تستطيع الهيمنة على العملية. وبدلاً من ذلك، يمكن لقطر أن تكون بمثابة منصة للمفاوضات المستقبلية، مما يعزز مكانتها كوسيط محايد. وأخيراً، يمكن للإمارات العربية المتحدة أن تستخدم رأسمالها الدبلوماسي لدى الحكومة الإسرائيلية بطريقة هادفة أكثر من ذي قبل.

بشكل عام، أنشأت دول الخليج الشبكات اللازمة مع مختلف أطراف النزاع واللاعبين الدوليين لبدء الحوار والعمل على سيناريو ما بعد الحرب. في مارس 2024، قدم مجلس التعاون الخليجي، الذي تنتمي إليه دول الخليج الست، رؤية مشتركة للأمن الإقليمي للمرة الأولى في تاريخه الممتد على مدار 43 عامًا. وتدعو هذه الرؤية صراحةً إلى تطبيق حل الدولتين على أساس مبادرة السلام العربية من أجل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وبعبارات ملموسة، سبق أن ناقشت السعودية ومصر والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة في شباط/فبراير خطة تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية ووقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع على الأقل.

عندها فقط يمكن الاعتراف بإسرائيل، كما يؤكد المسؤولون السعوديون مراراً وتكراراً.

في مثل هذا السيناريو، يمكن أن يتم تدريب قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من قبل الدول العربية بعد انتهاء الحرب من أجل تعزيز السلطة الفلسطينية تحت قيادة تكنوقراطية باعتبارها أهم طرف فلسطيني، بينما تفقد حماس السلطة.

باختصار، تطالب معظم دول الخليج - على الرغم من اختلاف وضع العلاقات مع إسرائيل - بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، ووقف إطلاق النار الدائم، والحكم الذاتي الفلسطيني، ووضع خارطة طريق واضحة وثابتة لتحقيق حل الدولتين.

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد صاغت اقتراحات ملموسة كما أشارت إلى ذلك تصريحات لانا نسيبة، مساعدة وزير الخارجية والتعاون الدولي للشؤون السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في صحيفة فاينانشيال تايمز في يوليو. فقد أعربت في مقالها عن خيار تشكيل "بعثة دولية مؤقتة" في غزة، تضطلع بالتعامل بفعالية مع الأزمة الإنسانية وتهيئ الظروف لسلطة فلسطينية تسيطر على الضفة الغربية وغزة. وبعد بضعة أيام، كررت وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي ريم الهاشمي هذه الرؤية رسمياً أيضاً.

وفي هذا السياق، دعت جامعة الدول العربية إلى نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة والضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل إلى حين التفاوض على حل الدولتين.

ولكن حتى الآن، لم يتم تطوير هذه الأفكار بشكل كامل حتى اليوم، فضلاً عن الرفض الصارم لحكومة نتنياهو لها، ومطالبتها بإعادة هيكلة كبيرة للسلطة الفلسطينية المختلة وظيفياً. وعلى وجه الخصوص، تتطلب الرؤية التي حددها المسؤولون الإماراتيون موافقة إسرائيل التي تبدو مستبعدة إلى حد ما في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وعلاوة على ذلك، من غير الواضح تماماً من سيقود السلطة الفلسطينية في المستقبل، لذا من المتوقع أن تكون هناك صراعات داخلية على السلطة.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تنجح دول الخليج في تنسيق مقارباتها ووضع استراتيجيات ملموسة لمرحلة ما بعد الحرب في غزة. فعلى سبيل المثال، ترفض هذه الدول المساهمة في التكاليف الباهظة التي لا تقل عن 20 مليار دولار أمريكي لإعادة الإعمار. وفي هذا الصدد، أكد وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان أن "الإمارات ترفض الانجرار إلى أي خطة تهدف إلى توفير غطاء للوجود الإسرائيلي في قطاع غزة". وعلى الرغم من أنها وعدت مراراً بتقديم مساعدات شاملة لغزة في الماضي، إلا أن معظم هذه الوعود لم يتم الوفاء بها.

وفي الوقت الحالي، لا تريد الإمارات أن تدفع ثمن الأضرار التي تسببت بها إسرائيل وتعتبر أن المساعدات لن تكون فعالة إذا ما هددت إسرائيل بتدمير مماثل في المستقبل. وبالتالي يبدو الدعم العربي الخليجي غير واقعي من دون وجود ضمانات أمنية سياسية وخارطة طريق لحل الدولتين.

05

الطريق إلى الأمام: التعاون الأمني-العسكري، والشراكة التجارية، والتنويع الاقتصادي

في ظل التصعيد المتزايد والمفتوح بين إيران وإسرائيل، تشعر جميع دول الخليج بالقلق على الأمن الوطني والإقليمي. وعلى هذه الخلفية، بدأت دول مثل المملكة العربية السعودية في الاستثمار بشكل أكثر شمولاً في صناعة عسكرية محلية لحماية المجال الجوي والمناطق البحرية، وتطوير تكنولوجيا الطائرات بدون طيار والمراقبة. وفي الوقت نفسه، تسعى هذه الدول إلى إقامة شراكات عسكرية وأمنية متنوعة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال الشريك الدفاعي والأمني الأكثر أهمية، إلا أنه تم توقيع المزيد من الاتفاقيات مع تركيا والصين وفرنسا. وفي أوقات التوترات الإقليمية المتزايدة، من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في ظل تنامي التوترات الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء المواجهة بين إسرائيل وإيران، أصبح ترابط التهديدات الأمنية عبر الحدود واضحاً. ونتيجة لذلك، تهدف دول الخليج إلى

تحسين قدراتها الدفاعية المشتركة من خلال تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة، ومنصات استخباراتية مشتركة، وهياكل دفاعية متكاملة. وعلاوة على ذلك، ستظل القيادات الخليجية ملتزمة باتفاقيات ثنائية مصغرة ومحدودة مع الشركاء الذين تختارهم عندما يتعلق الأمر بالتنسيق والتعاون.

وفي ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب، ترغب هذه الدول في تجنب الانحياز إلى المعسكرات المعنية لإبقاء جميع الخيارات مفتوحة وتحقيق مصالحها الوطنية. وأخيراً، يتطلب التنويع الاقتصادي استقراراً إقليمياً. وبما أن معظم دول الخليج تجد نفسها في تحول اجتماعي واقتصادي معقد، فإنها ستبدي المزيد من الاهتمام بإدارة النزاعات وتهدئة الأوضاع من أجل الحفاظ على نماذج أعمالها.

حول الكاتب:

د. سيباستيان زونس هو باحث أول في مركز البحوث التطبيقية بالتعاون مع الشرق (كاربو) ومقره بون، وخبير في شؤون دول الخليج العربي .وقد حصل على درجة الدكتوراه عن هجرة العمالة من باكستان إلى المملكة العربية السعودية، وهو مؤلف لثلاثة كتب عن دول الخليج العربي مع التركيز بشكل خاص على العلاقات الخليجية الأوروبية، والخليجية الألمانية.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها، دون إذن كتابي مسبق من الديوان سنتر. يرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبّر عن وجهة نظر الباحث، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الديوان سنتر، ولا تعكس موقفه.

حقوق الطبع والنشر © الديوان سنتر 2024

DOI 10.61055/DCBDS.006

THINKING BEYOND BOUNDARIES

DIVAN CENTRE

Schützallee 27-29, 14169 Berlin

T. +49 (030) 303227203

kontakt@divancentre.org | divancentre.org